

أهمية البث العام هل حرية التعبير هي حق أم منتج اقتصادي؟

تاريخ 6.4.2017



الاختيار بين البث الخاص والبث العام، هو بناءً على هذا الاختيار بين الاعتراف بحرية التعبير والمعرفة كحق وبين حرية التعبير والمعرفة كسلعة. البث العام في هذا السياق هو أحد وسائل ضمان حرية المعرفة وحرية التعبير كحق مركزي مهم لترسيخ الديمقراطية. ومن أجل أن يقوم بدوره هذا، عليه أن يلبي عدداً من الشروط:

1. عليه أن يكون متحرراً من التدخلات السياسية، والاقتصادية والقومية والجنسية وغيرها.
2. يمتلك حرية الإنتاج والإعلام والرقابة والإفصاح وغيرها.
3. وجود ظروف حقيقية لاستغلال إمكانيات التعبير وتسهيل الوصول إلى المعرفة.

ما الذي يعنيه وجود ظروف حقيقية لضمان حرية التعبير والحصول إلى المعرفة؟

- أ. حماية استقلالية البث: إدارة ذاتية متحررة من الضغوط السياسية. كي تمنح إمكانية متساوية لجميع الآراء السياسية ليتم التعبير عنها في الفضاء العام ومن أجل أن يكون المواطنون أحراراً في اختيار الإمكانيات المفضلة عليهم بشكل مدروس، يجب التأكد من أن لا يكون السياسيون هم المسؤولون عن استقلالية البث والسلطة. في حال كان الإعلام في يد السياسيين، ستكون هناك خشية كبيرة من تحولها لوسيلة تدعو لأيدولوجية معينة، بدل أن تكون مكاناً للأفكار والحوار لمجموع السياسيات القائمة ودراسة تأثيرها الايجابية والسلبية المتوقعة على مستقبلنا.

النقاش الدائر هذه الأيام حول مسألة سلطة البث والمؤسسات العامة، يكشف معضلة عميقة في مسألة الديمقراطية الحاسمة. هل ينبغي أن تكون حرية التعبير حقاً ديمقراطياً أم علينا التعامل معها كمنتج استهلاكي يخضع لقواعد السوق؟

من خلال الحسم في هذه المسألة المهمة يمكننا الحصول على إجابات على المعضلة القائمة اليوم حول الفضاء الإعلامي في إسرائيل وطابعه. فهم المعضلة لا يسمح لنا نحن المواطنين، فقط بتقرير إن كانت الأولوية هي لإغلاق سلطة البث على حساب افتتاح المؤسسة العامة أم العكس، بل تقرير إن كانت التغييرات المقترحة على قانون البث العام ستسمح لاحقاً بتسميته بهذا الاسم.

ما الذي يعنيه فهم حرية التعبير كحق وما هي تبريرات التعامل معها على هذا الأساس؟

النظر إلى حرية التعبير كحق، يعني أنها متاحة لكل شخص بشكل متساوي. وأن مسؤولية جعلها متاحة لجميع الشركاء في الفضاء الديمقراطي تقع على المجتمع وعلى الدولة. وتنعكس هذه المسؤولية بطريقتين: الأولى – لا يمكن تقييد هذه الحرية، ومن أجل القيام بهذا لا يكفي وجود «مجرد تبرير»: الثانية – التعامل مع حماية الحق كواجب فعلياً يعني خلق الظروف الحقيقية للتعبير بحرية وبشكل فعلي للجميع في الفضاء العام، الواقعي والإعلامي. البث العام هو أحد الوسائل لإحقاق الحق المتساوي بحرية التعبير لجميع المواطنين، دون تفرقة على أساس الدين أو العرق أو الجنس أو الثقافة أو القومية. وهو من المفترض أن يكون في هذا السياق متحرراً من الضغوطات السياسية والاقتصادية والدينية والقومية وغيرها¹.

ما معنى التعامل مع حرية التعبير كمنتج استهلاكي وما هي تبريرات التعامل معها بهذا الشكل؟

معنى التعامل مع حرية التعبير كمنتج استهلاكي مختلف تماماً. فوفق هذه الطريقة، يكون التعبير وتكون المعرفة منتجاً استهلاكياً. ومن يمتلك الوسائل لشراؤها يمكنه الحصول عليها، ومن يمتلك الوسائل لصنعها يمكنه الاختيار بين توفيرها أو عدمه. التعامل مع التعبير والمعرفة كمنتج، يعني انعدام المساواة في تزويد هذه الاحتياجات، وانعدام الالتزام بتوفيرها من قبل المجتمع والدولة وانعدام المساواة في القدرة على خلقها أو الحصول عليها.

¹ حول حرية التعبير كجزء من الحق العام في الاختيار: روت غيزون، حقوق الإنسان والديمقراطية، قاعدة مفاهيم.

ب. تمثيل متساو لجميع الأطياف في اللجان، وفي الإدارة وفي البث – الثقافات، والإيديولوجيات، والسياسيات والجندريات.

”إقصاء جزء كبير من المواطنين في الدولة من الفضاء الإعلامي يضر بحقهم في المساواة، وبقدرتهم على المشاركة بشكل متساوي في التأثير على حياتهم – وحصولهم على الاحترام. ولا نتحدث هنا عن تأثير مقصود على حرية التعبير بل عن فشل – بمعنى الامتناع عن المبادرات التي تشمل الأطياف التي نتعامل معها. نحن نحاول هنا في النهاية أن نتدخل في قرارات الجهات الإعلامية وفرض أو عدم فرض المساواة وحرية التعبير عليها. هذا التدخل هو مسألة شائكة جداً ولذلك نستبق الأمور ونقول ونوضح انه يفضل الامتناع قدر الإمكان عن التدخل في الإدارة الذاتية لوسائل الإعلام، فهذا الأمر الذي يمكن أن يضر باستقلاليتهما. مع هذا فنحن على قناعة بأنه يجب لفت الانتباه لظاهرة الإقصاء الإعلامي وأنه على وسائل الإعلام نفسها أن ترى في وصولها لجميع أفراد المجتمع جزءاً من مسؤوليتها المهنية“²

ت. إنتاج متحرر من الضغوط الاقتصادية – تقديم فرص التعبير للإبداعات عالية الجودة غير المجدية اقتصادياً والإبداعات المجدية اقتصادياً.

المؤسسات الاقتصادية، والأقلية الحاكمة وكبار رجال الأعمال لا يحتاجون إلى البث العام؛ فهو من الممكن أن يعيق أو يسبب الضرر بالعلاقة الوثيقة التي يربونها بين الصحافة والمال والسلطة. السياسيون أيضاً غير مسرورين من البث العام، خصوصاً عندما يمر بأزمة. البث التجاري الباحث عن نسب المشاهدة يمكن أن يكون أكثر فعالية في تأمين انكشاف أكبر على الجمهور. الإعلام التجاري غير معني بإعلام عام عالي الجودة يمكن أن يتحده أو ينافس أو يجمع موارد ونسب مشاهدة على حسابه. ليس صدفة إذ أن الأعلام التجاري يخصص الكثير من الوقت والمساحة لتناول أزمة البث العام، وذلك من منطلق رغبته في تقويض أساساته. ومع هذا، من الذي يحتاج إلى البث العام؟ إنه الجمهور بأطيافه المختلفة. البث العام الصحيح والممول من الجمهور من المفترض أن يخدم مصالح الجمهور. قنوات البث الأخرى كما هو متوقع، تخدم المصالح التجارية لأصحابها“³.

ث. تمويل عام متساوي من كل شخص وتمويل مكمل من الحكومة. تماماً كما الحق في الصحة، والحق في التعليم والحق في الأخرى، من أجل السماح بتطبيقه فهناك حاجة لموارد مالية. ولكن من أجل أن تمنح الحقوق بشكل متساوي، يجب خلق منظومات جباية تسمح بإمكانية متساوية للاستفادة من هذا الحق من ناحية، وان لا يعتمد التمويل على القدرة أو عدم القدرة الاقتصادية للمواطن، من ناحية أخرى. رسوم الإعلام هو أحد الحلول الممكنة، الدفع من ميزانية الدولة والوزارات الحكومية المختلفة هو حل آخر كما يمكن أن تتوفر حلول أخرى. والتي يمكن اعتبارها شرعية

2. جمعية حقوق المواطن، 2001: الإقصاء والتصوير السلبي – انعدام المساواة في الإعلام الإسرائيلي <http://www.acri.org.il/he/wp-content/uploads/2001/07/hadara.pdf>

3. دان كاسبي: من لا يحتاج إلى البث العام. منشور على موقع «دائماً مواطنة» <http://citizenship.cet.ac.il/ShowItem.aspx?ItemID=dd680ef2-a87c4-dc6-822e-8c97de82754c&lang=HEB>

فقط إذا مكنت من توفير المساواة في وسائل الإبداع والوصول المتساوي للمستمع وللمشاهد.

أي مقترحات لا تشمل كل واحد من هذه الشروط تعني إبطال ماهية البث العام. والتغيير على أي من هذه الشروط سيكون تضليلاً للجمهور فلا يمكن الاستمرار بتسميته بئاً عاماً. إذ لا يدور الحديث عن المحافظة على شرط واحد من هذه الشروط، بل يتوجب الحفاظ على كل واحد منها بمفرده وجميعها معاً في ذات الوقت.

البث العام في إسرائيل يراعي أحيانا جزءاً فقط من الشروط الملزمة للتعامل مع حرية التعبير كحق، لكن حل هذه المسألة لا يكمن في التخلي عن البث العام، بل في المطالبة بتطبيق بقية الشروط دون جدال. التخلي عن البث العام بالطريقة التي تحدثنا عنها وتبرير ذلك بعدم تلبيةه لجميع الشروط التي ذكرناها، هو كالتخلص من مياه الاستحمام بينما الطفل ما زال فيها؛ أو بكلمات أخرى، إضرار كبير بالديمقراطية، بدل حمايتها والاستمرار في تحسينها.

مقترحات للنقاش الصفي في موضوع البث العام

أهداف النقاشات:

1. فهم الفرق بين حرية التعبير كحق وبين حرية التعبير كمنتج استهلاكي.
2. معرفة الفرق بين البث العام والبث الخاص المستقل.
3. فهم العلاقة بين هذين العاملين من المضامين.
4. دراسة إن كانت مقترحات تغيير نظام البث العام تتفق مع مبادئه الأساسية.

النقاش الأول: إقامة سلطة بث بلدية أو مدنية

1. يقسم الصف لمجموعات تضم كل منها 5 طلاب لمناقشة لمسألة التالية: ترغب السلطة المحلية بإقامة سلطة بث بلدية / مدنية. عليكم تقرير:

أ. من الذي سيحدد مضامين البث، ولماذا؟

ب. من الذي سيعمل في السلطة ولماذا؟

ت. كيف سيتم إعداد البرامج (بحسب عدد المستمعين، بحسب جودة المضامين، بحسب نسبة تمثيل القضايا، آخر)

ث. من أين سيأتي التمويل؟

ج. هل ستكون عليها سلطة رقابية ومن سيكون فيها ولماذا؟

2. يحصل الطلاب على المنشور للقراءة ويطلب منهم تقرير إن كانوا يرغبون بإجراء تغييرات على مقترحاتهم بعد قراءته؛ وإن كان الأمر كذلك – ما هي التغييرات؟ وإن لم يرغبوا بالتغيير – فلماذا؟

النقاش الثاني: اقتراح رئيس الحكومة بتغيير نظام البث العام

1. يقسم الصف إلى مجموعات تضم كل منها 5 مشاركين، تحصل كل مجموعة على:

أ. المنشور أعلاه.

ب. احد المقالات التي تتناول مقترحات التغيير في منظومة البث العام في البلاد – مقترحات:

[حرية التعبير: هجمة سلطوية على وسائل الإعلام.](#)

[النضال من أجل حرية التعبير في إسرائيل.](#)

[رئيس الحكومة لم يضعف سلطة البث: يدرس تأجيلاً إضافياً على إقامتها](#)

[رئيس الحكومة لا يرغب ببث عام: نقاش طارئ حول النقابة في الكنيست](#)

[سلطة البث: زمن الجروح](#)

2. يطلب من المجموعات تحليل المقترح ودراسة ما يلي:

أ. من خلال المقالة، ما الذي يمكن فهمه من مقترح رئيس الحكومة حول الموضوع؟

ب. هل يقترح رئيس الحكومة بثاً خاصاً أم عاماً؟

ت. فحص ما هي التأثيرات المتوقعة للتغيير المقترح على حرية التعبير؟

ث. ما الذي كنتم ستقترحونه للبث العام أو الخاص؟

مقالات حول ماهية البث العام:

دان كاسبي، مقال رأي في هآرتس (20.11.2016): [ما هي الاحتمالات المتوفرة للبث العام؟](#)

دان كاسبي، [من لا يحتاج بثاً عاماً؟](#) على موقع «دائماً مواطنة»

جمعية حقوق المواطن، 2001: [الإقصاء والتصوير السلبي – إنعدام المساواة في الإعلام الإسرائيلي.](#)



This project is funded by the European Union
פרויקט זה מתממן על-ידי האיחוד האירופי
ينفذ البرنامج بدعم من الاتحاد الأوروبي

האגודה לזכויות האזרח בישראל
جمعية حقوق المواطن في إسرائيل
The Association for Civil Rights in Israel



המדרשה לדמוקרטיה ולשלום
كلية للديمقراطية والسلام
The Adam Institute for Democracy & Peace
ל-שם אמיל גרינצווייג על-שם אמיל גרינצווייג
in Memory of Emil Greenzweig